الفرع الثاني : العوامل و المعايير الموضوعية لاختيار موضوع البحث العلمي

بالإضافة إلى العوامل الذاتية هناك مجموعة من العوامل الموضوعية التي تتوقف على اختيار موضوع البحث العلمي .

أولا : عامل القيمة العلمية لموضوع البحث العلمي.

إن القيمة العلمية لموضوع البحث العلمي وقيمة نتائجه في الحياة العملية مثل التكوين وحل المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية تتحكم في عملية اختيار موضوع البحث

حيث يجب اختيار الموضوعات ذات القيمة العلمية النظرية و التطبيقية الممتازة حسب التخصصات العملية.

لذلك على الباحث و المشرف انتقاء الموضوع القيم الجدير بعملية البحث.

ثانيا : عامل سياسة البحث العلمي المعتمدة :

نظرا لارتباط البحث العلمي بكل أنواعه ' وصوره بالحياة العامة الوطنية و الدولية ' بحيث تلتزم مؤسسات التكوين و البحث العلمي بتوجيهات سياسة البحث العلمي السائد و توجيهها بطريقة لتتجاوب مع أسس و أهداف ومحاور سياسة البحث العلمي عامة و خاصة .

بحيث ' يجب أن تتبنى الدولة في سياستها وبرامجها ومخططاتها الوطنية مبدأ ' ارتباط وتفاعل وتكامل عمليات التكوين و البحث العلمي ومتطلبات الحياة العامة و برامج التنمية الوطنية في كافة المجالات الاقتصادية و الاجتماعية ·

ثالثا : عامل مكانة البحث بين أنواع البحوث العلمية الأخرى :

إن نوعية البحث المنجز تتحكم في تحديد موضوع البحث ' فحسب ما كان إعداد مذكرة تخرج او رسالة دكتوراه لذلك يختار أما موضوع دقيق أو عام .

رابعا : عامل مدى توفر الوثائق العلمية المطلوبة :

توجد موضوعات نادرة المصادر و الوثائق العلمية ' و موضوعات غنية المصادر و الوثائق

بحيث أن الموضوعات القليلة أو نادرة المصادر ' تجعل من الباحث عاجزا عن تكوين ما يعرف منهجيا بنظام التحليل ' بحيث يتمكن من الدراسة و التحليل و تركيب الموضوع محل الدراسة .

لدى يجب احترام هذا العامل من طرف الباحث و الأستاذ المشرف .

المطلب الثاني : مرحلة جمع الوثائق la documentation

بعد مرحلة اختيار موضوع البحث ' تأتي مرحلة البحث عن الوثائق و تجميعها و ترتيبها وتشمل عملية التوثيق .

الفرع الأول : معنى الوثائق العلمية :

معنى هذه الوثائق هي جمع المصادر الأولية و الثانوية التي تحتوي أو تتضمن على جميع المواد و المعلومات المكونة للموضوع ، و هذه الوثائق قد تكون مطبوعة أو مسموعة أو مرئية أو مخطوطة

الفرع الثاني : أنواع الوثائق العلمية :

يوجد عدة أنواع للوثائق العلمية (الكتب الدوريات القواميس ...) ، كما يوجد عدة أسس و معايير يتم على أساسها ترتيب ، و تصنيف الوثائق العلمية.

أولا : الوثائق الأولية و الأصلية المباشرة :

و هي وثائق تتضمن مباشرة المعلومات الأصلية المتعلقة بالموضوع بدون استعمال مصادر وسيطة ، في نقل هذه المعلومات و يطلق البعض على هذه الوثائق (المصادر) ، و الوثائق الأولية الأصلية هي أنواع منها :

أ- المواثيق القانونية العمة و الخاصة ، الوطنية و الدولية.

ب- محاضر و مقررات و توصيات لهيئات المؤسسات العامة الأساسية مثل : المؤسسة السياسية و المؤسسات التشريعية و المؤسسات التنفيذية.

ج- التشريعات و القوانين و النصوص التنظيمية المختلفة.

د- العقود و الاتفاقيات و المعاهدات الرسمية.

هـ- الشهادات و المراسلات الرسمية

و- الأحكام و المبادئ و الاجتهادات القضائية الرسمية.

ز- نتائج و تقارير التحقيقات و المقابلات و سبر الآراء العامة.

ي- الإحصائيات الرسمية

ثانيا : الوثائق الغير الأصلية و غير المباشرة (الثانوية) :

هي وثائق تشمل قوتها العلمية من مصادر و الوثائق الأصلية فهي الوثائق التي تنقل معلومات العلمية عن الموضوع محل البحث و الدراسة ، أو بعض جوانبه من مصادر و وثائق أخرى و ههي تسمى عند البعض بـ (Les références) و هي:

أ- الكتب و المؤلفات القانونية الأكاديمية العامة و المتخصصة في موضوع من الموضوعات مثل (مؤلفات القانون التجاري العامة و المتخصصة).

ب- الدوريات و المقالات العلمية المتخصصة (أحكام القضاء و النصوص القانونية و التنظيمية مثل : من أمثلة الدوريات التي تصدرها الأكاديميات و معاهد القانون و نشرات وزارة العدالة (نشرة القضاة) و الدوريات الخاصة بالنقابات المحامين و اتحادات الحقوقيين الوطنية و الدولية.

ج- الرسائل العلمية الأكاديمية ، مجموع البحوث و الدراسات العلمية و الجامعية المقدمة للحصول على الدرجات علمية أكاديمية (رسائل الدكتوراه).

د- المطبوعات الرسمية الحكومية في ميدان العلوم القانونية و الإدارية.

ه- الموسوعات دائرة المعارف و القواميس القانونية و الإدارية.

الفرع الثالث : أماكن وجود الوثائق العلمية :

توجد الوثائق العلمية في عدة أماكن وفقا لنوعيتها و درجة قيمتها العلمية مثلا لدى الحكومة و الرسمية الوطنية و الدولية ، توجد في المكتبات العامة و الخاصة الشاملة و المتخصصة ، الثقافية و العلمية و التجارية . تدل عليها فهارس المكتبات و دور النشر.

و توجد وثائق القانونية بالجزائر الرسمية و في المكتبات العامة الوطنية و الدولية و في مكتبات المتخصصة مثل (مكتبات كليات و معاهد العلوم القانونية على مستوى الوطني و الدولي ، أما عن وسائل الحصول على الوثائق العلمية فيتحصل الباحث على هذه الوثائق إمّا بوسائل الشراء أو التصوير أو الإعارة العامة و الخاصة أو بوسائل النقل و التلخيص.